حصيلة ضحايا شهر آذار

الفترة التي يغطيها التقرير: شهر آذار عام 2014

التقرير: يشتمل على:

- المدنيين الذين قتلتهم القوات الحكومية.
- المقاتلين الذين قتلتهم القوات الحكومية.
- المدنيين و المقاتلين الذين قتلهم تنظيم دولة العراق والشام.
- المدنيين و المقاتلين الذين قتلتهم المعارضة المسلحة.

لا يغطي التقرير ضحايا القوات الحكومية و ضحايا تنظيم دولة العراق والشام لعدم وجود معايير يمكن إتباعها في توثيق هذا النوع من الضحايا في ظل حظر وملاحقة السلطات السورية وقوات تنظيم دولة العراق والشام لفريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

منهجية التقرير:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقلة لا تتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم الشبكة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان و توثيق الضحايا و المعتقلين في سورية.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا

تفاصيل التقرير:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 2867 شخص سقطوا خلال شهر آذار / مارس يتوزعون على النحو التالي :

أولاً: القوات الحكومية:

ألف: المدنيين:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1722 شخص مدني على يد القوات الحكومية بينهم 266 طفل(بمعدل 9 أطفال يوميا) من بين الأطفال سجلنا طفلين ماتوا تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز الحكومية ، كما أن من بين الضحايا ما لا يقل عن141 امرأة ، وكان الأبرز مقتل سيدتان داخل مراكز الاحتجاز فيما بلغ مجموع الضحايا الذين ماتوا تحت التعذيب ما لا يقل عن 176 (بمعدل 6 أشخاص يموتون تحت التعذيب يوميا).

بلغت نسبه الأطفال و النساء 24% من أعداد الضحايا المدنيين وهو مؤشر صارخ على استهداف متعمد من قبل القوات الحكومية للمدنيين.

باء: المقاتلين:

قتلت القوات الحكومية ما لا يقل عن759 شخص مقاتل خلال عمليات القصف أو الاشتباك.

ثانياً: الفصائل المسلحة التابعة للقاعدة (تنظيم دولة العراق والشام):

ألف: المدنيين:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام عناصر تنظيم دولة العراق و الشام بقتل 41 شخص مدني بينهم 9 أطفال و 7 امرأة وإعلاميان

باء: المقاتلين:

قتل تنظيم دولة العراق والشام ما لا يقل عن 221 مقاتل من خلال الاشتباكات مع فصائل من المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات إعدام ميدانية للأسرى.

ثالثاً: مجموعات المعارضة المسلحة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 27 شخص على يد المعارضة المسلحة يتوزعون إلى:

ألف: 23 مدنيا منهم طفلان و4 سيدات.

باء: 4 أشخاص مقاتلين خلال الاشتباكات بين الفصائل وبعضها البعض.

رابعاً: حالات قتل لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجاني:

سجلنا ما لا يقل عن 97 حادثة لحالات قتل لم نستطع حتى اللحظة تحديد الجهة التي قامت بعملية القتل.

نحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا الموزعين على في مختلف المحافظات السورية من التوثيق والتدقيق عبر الاسم الكامل والمكان والزمان ونشير بذا المقام إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مره وبشكل متكرر مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

الاستنتاجات القانونية:

1) تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل.
وتشير الأدلة و البراهين التي لا تقبل للشك وفق مئات من روايات شهود العيان بأن أكثر من 90 % من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.
هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل "القاعدة و الإرهابيين ".
2) تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. و لقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل .
3) يشكل عناصر تنظيم دولة العراق والشام أغلبية غير سورية يهدف إلى إقامة خلافه في جميع أنحاء العالم وبالتالي فإن تطلعاته وأهدافه تختلف جذريا عن الأهداف التي يطمح إليها السوريين من إقامة دولة تعددية ديمقراطية وقد ارتكب عدة جرائم قتل خارج نطاق القانون وتعتبر بمثابة جرائم حرب.
4) ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون والتي ترقى لأن تكون جريمة حرب.

إدانة و تحميل المسؤوليات:

- إن كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.
- كما و تعتبر حكومة إيران وتنظيم حزب الله وتنظيم دولة العراق والشام مشاركة فعليا بعمليات القتل وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري و الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعا كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها والتي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس الأمن:

1) اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين و المجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
2) تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف و القتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.
3) على مجلس الأمن أن يقوم بفرض حظر أسلحة على النظام السوري وعلى تنظيم دولة العراق و الشام و ملاحقة جميع المتورطين بذلك وعلى المعارضة السورية أن تتعاون بكافة الوسائل الممكنة لإيقاف تدفق الرجال والسلاح إلى تنظيم دولة العراق و الشام وجميع التنظيمات المشابهة له وكل شخص يقوم بإمداد تلك التنظيمات بالمال أو بالسلاح يجب أن يعتبر مجرم حرب تتوجب محاكمته.

مجلس حقوق الإنسان:

1) مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف ولو لساعة واحدة.
2) الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد و العشوائي بحق المدنيين.
3) تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.
4) ايلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء وأسر ذوي الضحايا في سوريا.

الجامعة العربية:

1) الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضية القتل المتعمد والعشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.
2) الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية و السياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

Syrian Network
For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان